

التخطيط اللغوي في المدرسة الجزائرية منذ إصلاحات 2003

الواقع والآفاق

الأستاذ الدكتور: عابد بوهادي

الطالب الباحث: حمزة زرقي

مخبر الخطاب الحجاجي

مخبر الخطاب الحجاجي

جامعة ابن خلدون - تيارت - الجزائر

جامعة ابن خلدون - تيارت - الجزائر

تروم هذه الدراسة استقراء واقع التخطيط للغة العربية في المدرسة الجزائرية منذ الإصلاحات التي انطلقت في الفترة 2003/2000 إلى الآن، وعن طبيعة السياسة اللغوية المنتهجة من طرف الدولة الجزائرية لتعليم وتعلم اللغة العربية، وتوضيح خطوطها العريضة في إطار إصلاح النظام التربوي الجزائري، كما تستعرض هذه الدراسة في مرحلة أولى مفهوم التخطيط اللغوي والسياسة اللغوية في ضوء بعض الدراسات الغربية والعربية ليتضح لنا معناهما، وتتجلى مظاهرها الرئيسية وعلاقتها ببعضهما، وإبراز علاقة التخطيط اللغوي بالنظام التعليمي، ومن ثم الولوج إلى عمق التحديات التي تواجه اللغة العربية في النظام التربوي الجزائري؛ مع ختم ورقتنا البحثية هذه بأهم النتائج والتوصيات. الكلمات المفتاحية: السياسة اللغوية؛ إصلاح النظام التربوي؛ المنهاج؛ التخطيط اللغوي؛ تحديات الواقع التعليمي.

Language policy in the Algerian School since the improvements
of 2003 till the present time :Realities and perspectives.

Abstract: This study aims to focus on the Arabic language planning in the Algerian school since the reforms that have been implemented since 2003 till the present time. Also, it focuses on the nature of the linguistic policy adopted by the Algerian State to teach and learn the Arabic language, and clarifies its broad lines in the framework of the reform of the Algerian educational system. This study also reviews the concept of linguistic planning and policy in the light of some Western and Arabic studies, so that we can understand what they mean, their main manifestations and their relationship to each other will be transfigured, and to highlight the relationship between the linguistic planning to the educational system, and then access to the depth of the challenges facing the Arabic language in the Algerian educational system. Finally, our research paper will be sealed with the most important findings and recommendations.

تاريخ تسليم البحث: 14 جانفي 2018.

تاريخ قبول البحث: 04 ماي 2018.

التخطيط اللغوي في المدرسة الجزائرية منذ إحصاءه 2003، الواقع والأفاق..... مجلة نصل الطلاب

Keywords: Linguistic policy, Language planning, improvement of the educational system

مقدمة: من المعروف أن الجزائر ابتليت باستعمار فرنسي غاشم وُصف بالشاذ؛ من حيث انتهاجه سياسة لغوية قائمة على فرنسة اللسان الجزائري وسحق الهوية العربية الجزائرية؛ والعمل جاهدا على محاربة اللغة العربية حتى القضاء عليها؛ وذلك بترسيم اللغة الفرنسية وتشجيع تعلمها؛ ولم يكتف الاستعمار بذلك بل شن حربا على لغة الضاد وافتعل حرب لغوية هوياتية بين اللغة العربية واللغة الأمازيغية، مازالت سائدة إلى حد الآن. الأمر الذي انجر عنه فوضى لغوية في الساحة الجزائرية وصفت بالمتريفة. فبعد استقلال الجزائر في 05 جويلية 1962 وبغرض استرجاع الهوية العربية والإسلامية، بدأت الدولة مباشرة بوضع استراتيجية قائمة على تصحيح الوضع اللغوي وإعادة الاعتبار للغة العربية مكانتها، وتمكينها لأداء وظائفها اللغوية للتخلص من آثار الاغتصاب اللغوي/الهوياتي، خاصة في قطاع التعليم الذي ورث منظومة تربوية فرنسية... فكان مشروع تعريب التعليم من حيث هو مبدأ تخطيط وسياسة لغوية تهدف إلى إحلال اللغة العربية في قطاع التعليم وجعلها لغة تعليم وتعلم من خلال جملة الإصلاحات التي عرفتها المدرسة الجزائرية. وبالرغم من أن الخيار اللغوي مكن اللغة العربية من أن تكون لغة تدريس وكما لغة لغوية، إلا أن الصراعات الأيديولوجية حول مسألة اللغة (سياسة التعريب) أحدثت شرخا في البنية اللغوية وانعكست سلبا على مكانة اللغة العربية في المدرسة الجزائرية. وساهمت في فوضى لغوية وتبعية للغة الفرنسية عرفها النظام التربوي. إضافة إلى السكوت عن إهمال اللغة العربية الفصحى واستعمال البديل عنها في الوسط التربوي بالرغم من كل المحاولات الإصلاحية التي انتهجتها الجزائر.

لذا تسعى هذه الورقة البحثية إلى تعريف التخطيط اللغوي والسياسة اللغوية والعلاقة بينهما؛ وما علاقة التخطيط اللغوي بالتعليم؛ ثم استقرأ واقع التخطيط للغة العربية وسياسة التعريب في المدرسة الجزائرية، ضمن مراحل الإصلاحات التي عرفتها الجزائر منذ 2003 إلى يومنا هذا؛ ثم الولوج إلى عمق التحديات التي تواجه اللغة في النظام التربوي الجزائري؛ وأخيرا نختتم ورقتنا البحثية بأهم النتائج والتوصيات.

مفهوم التخطيط اللغوي والسياسة اللغوية والعلاقة بينهما:

التخطيط اللغوي:

بدأ تداول مصطلح التخطيط اللغوي في مطلع الخمسينات من القرن الماضي، بعد أن أطلق هذا المصطلح الباحث اللساني الأمريكي "أينار هوجن" Haugen Einar أثناء تحليله ودراسته للوضع اللغوي النرويجي؛ الذي أضفى مجالا أساسيا من مجالات البحث في الدراسات السوسiolسانية نتيجة للعمل الأكاديمي التراكمي الذي برزت ملامحه بصورة علمية وبانت

حدوده المعرفية، وأصبح مطلباً في الحياة المعاصرة يرتقي لمرتبة الضروريات في ميدان اللغة لحل المشاكل اللغوية المرتبطة أساساً بالاضطراب السوسiolساني في المجتمع. وإيجاد حل ملائم لذلك المشكل اللغوي برسم سياسة لغوية ناجعة وتطبيقها على أرض الواقع وخاصة في ميدان التعليم. ومن التعريفات التي تقتبس بشكل متكرر تعريف روبرت ل. كوبر " Robert L.Cooper حيث يشير فيه التخطيط اللغوي إلى الجهود المعتمدة للتأثير على سلوك الآخرين فيما يتعلق باكتساب أنظمة لغتهم أو هيكلها أو تخصيصها الوظيفي" (1) أي أنه محاولة للتأثير على السلوك اللغوي بدلاً من تغييره، كون التأثير يرمي إلى تعديل السلوك اللغوي ويحافظ عليه. فالتركيز هنا على التأثير في السلوكيات اللغوية لمحدث اللغة لا لحل المشاكل اللغوية. وهو ما أقره بأن فكرة حل المشاكل اللغوية تخفي جوهر التخطيط اللغوي كونها عادة موجهة نحو تحقيق أهداف لا تتعلق باللغة. أما "كابن Kaplan" و"بالدوف Baldauf" فالتخطيط اللغوي بالنسبة إليهما هو "عبارة عن ممارسة تؤدي إلى إصدار سياسة لغوية من قبل الحكومة أو أي هيئة أو شخص رسمي آخر يتم توجيهها" (2) يتضمن هذا التعريف ما مؤداه أن حل المشكل اللغوي يتم عن طريق قرار سياسي صادر عن هيئات رسمية أو أشخاص. فالتخطيط اللغوي هو "النشاط الذي تقوم به الحكومة بشكل واضح (لمجرد أنه ينطوي على تغييرات هائلة في المجتمع) بهدف تعزيز التغيير اللغوي المنهجي لدى بعض المتكلمين" (3). يتضمن هذا التعريف إصدار قرار سياسي لحل المشكل اللغوي وتغييره داخل الوضع السوسiolساني على المستوى السياسي. ويرجع ذلك إلى التغيير في نمط شبكي في الهياكل التي وضعتها الحكومة وتهدف إلى الحفاظ على النظام اللغوي والاتصالي ونقل المجتمع بأسره إلى اتجاه ما يعتبره جيداً أو مفيداً من جانب الحكومة.

ومن الباحثين العرب نجد الفاسي الفهري يعرف التخطيط اللغوي بأنه: "التوجهات والاختيارات والإجراءات المتعلقة بتهيئة متن اللغة وتهيئة وضعها واستبقائها والتهوض بها؛ والتخطيط لها لا يمكن أن يتم بدون سياسة لغوية أو سياسة اللغة" (4) بمعنى أن التخطيط اللغوي عبارة عن اتجاهات متعلقة بالتخطيط الداخلي والخارجي للغة، لحمايتها ورفع منزلتها، ولا يتم هذا التخطيط إلا بسياسة لغوية. أما الباحث الجزائري صالح بلعيد فيقدم لنا تعريفاً من خلال مؤلفاته ودراساته في مجال التخطيط اللغوي الذي يعدّه تفكيراً للمستقبل وضرورة معاصرة بقوله: "إن التخطيط اللغوي يعني دراسة علاقة اللغة بالمجتمع، ومدى تأثر كل منهما بالأخر، ويأتي في العادة لعلاج مقام اللغة الأم /هيمنة اللغة الأجنبية/ الازدواجية اللغوية/ التعدد اللغوي / الثنائية اللغوية /... حيث يهتم بإنزال اللغات مجالها المناسبة، بناء على النصوص القانونية" (5) بمعنى أن القرار السياسي يهدف إلى تحقيق أهداف وأغراض لغة معينة في مجتمع ما.

التخطيط اللغوي في المدرسة الجزائرية منذ إحصاءه 2003، الواقع والأفاق..... مجلة نصل للطالب

نستنتج من خلال التعاريف السابقة؛ أن التخطيط اللغوي عملية منتظمة وواعية، تهدف إلى معالجة القضايا المتعلقة بمشاكل اللغة في المجتمع بالتدخل في اللغة ، بهدف ضبطها وتطويرها وتعديل شكلها، أو النهوض بها وحمايتها من الدخيل، عن طريق قرارات سياسية ونصوص من قبل أصحاب القرار.

مفهوم السياسة اللغوية وعلاقتها بالتخطيط اللغوي:

ظهر في سنة 1970 مصطلح آخر ذي صلة بالتخطيط اللغوي وملازم له، ويستخدم في بعض الأحيان مرادفاً له هو "السياسة اللغوية" الذي استعمله اللساني جوشوا فيشمان (fichman) في كتيب عنون باللسانيات الاجتماعية حسب لويس جان كالفي(6) (Calvet, Louis Jean -)، وعمم استعمال هذا المصطلح في الأدبيات السوسiolسانية.

مما أدى إلى اختلاف استخدام مصطلحي التخطيط اللغوي والسياسة اللغوية من قبل الباحثين السوسiolسانيين إما بالتبادل أو بالترادف. وقد فصل في ذلك لويس جان كالفي في كتابه السياسة اللغوية فرأى بأن الباحثين الأمريكيين يستخدمون مصطلح التخطيط اللغوي بكونه "أكبر أهمية من السياسة، ولا يعثون كثيراً بمسألة السلطة الموجودة وراء أصحاب القرار، لأنهم مقتنعون بإمكانية وجود تخطيط دون سياسة، حيث استطاع التخطيط اللغوي أن يغطي وحده طيلة سنوات عديدة، مجالاً هو بشكل جلي من قبيل مسعين متكاملين حقاً. ولكن يجب التمييز بينهما بدقة قرارات السلطة (السياسية) والانتقال إلى العمل (التخطيط). وفي مقابل ذلك، يبدو أن الباحثين الأوروبيين (الفرنسيين، الإسبان، الألمان) أكثر عناية واهتماماً بمسألة السلطة"(7). وهذا يعني استخدامهم مصطلح السياسة اللغوية ويعيرون الاهتمام بالسلطة أكثر في قضايا تخطيط اللغة.

ومن التعريفات التي أسندت للسياسة اللغوية نجد إلينا شوهامي (Elana Shohamy) تجعل السياسة اللغوية كياناً سياسياً اجتماعياً وتعرفه بأنه " الآلية الأساسية لتنظيم السلوكيات اللغوية وإدارتها والتعامل معها لأنها تتألف من القرارات التي تتخذ حول اللغات واستخداماتها في المجتمع"(8). وفي تعريف آخر لدافيد جونسون (David-Johnson) الذي استند في تقديم تعريف عام لمصطلح السياسة اللغوية بعد مناقشته خمس تعريفات للسياسة اللغوية لكل من (كابن وبالدوف، هارولد شيفمان، برنارد صبولكسي، تيريزا مكارتي، جيمس وطولفسون) فعرّفها بأنها "آلية سياسية تؤثر على بنية اللغة أو وظيفتها أو استخدامها أو اكتسابها وتشمل: 1/ اللوائح الرسمية - التي غالباً ما يتم إصدارها في شكل وثائق مكتوبة، تهدف إلى إحداث بعض التغيير في كل وظيفة أو استخدام أو اكتساب اللغة التي يمكن أن تؤثر في الفرص الاقتصادية والسياسية والتعليمية. 2/ الآليات غير الرسمية، السرية، بحكم الأمر

الواقع، والضمنية، المرتبطة بالمعتقدات والممارسات اللغوية التي تنظم السلطة على استخدام اللغة والتفاعل داخل المجتمعات المحلية، وأماكن العمل، والمدارس. 3/ ليس فقط المنتجات ولكن العمليات "السياسة" كفعل، وليس اسما حيث يقودها مجموعة متنوعة من وكلاء السياسة اللغوية عبر طبقات متعددة من خلق السياسات، والتفسير، والاعتماد، والتحقيق؛

4/ نصوص السياسات والخطابات عبر سياقات متعددة وطبقات من النشاط السياسي، التي تتأثر بالأيديولوجيات والخطابات الفريدة من نوعها لهذا السياق." (9) ومن الباحثين العرب الذين أعطوا تعريفا للسياسة اللغوية نجد الباحث صالح بلعيد يعرف السياسة اللغوية بأنها:

"تلك الفلسفة الكبرى التي يحملها الدستور أو الميثاق في إطار المُحدّدات الكبرى من: هُوية، ولغة، وحضارة، وتاريخ... وهي خلاصة أو مُجمل ما هو ثقافي اجتماعي سياسي اقتصادي جغرافي في مكونات وروافد المجتمع... وبمعنى آخر هي تلك الأبعاد الكبرى التي تحدد فيها الاختيارات السياسية الكبرى المستمدة من المرجعيات الوطنية والحضارية والعلمية وتوضع في سياسة دستور البلد وفي موثيقه، بغية تحقيق معالم المجتمع الثقافية وانسجامه واستقراره" (10)

من خلال النصوص السابقة يمكن تعريف السياسة اللغوية بأنها مجموعة من القوانين والقرارات الرسمية الهادفة إلى ضبط منزلة لغة معينة ما واستعمالها في مجتمع متعدد اللغات أو تغيير بنيتها أو اكتسابها وتعليمها.

كما أن استقراءنا لهذه التعاريف الخاصة بالتخطيط والسياسة اللغوية يتجلى لنا من خلاله تواشج عضوي بين المصطلحين، الأمر الذي يؤدي إلى تداخل مفاهيمي كبير بينهما. وهذا ما يجعلنا نقول بأنه يصعب الفصل بينهما وأن العلاقة بينهما وطيدة، فهي بمثابة علاقة الجزء بالكل. وهذا ما جعل بعض الباحثين السوسيولسانيين يختلفون حول العلاقة الرابطة بينهما. فمنهم من يجعل التخطيط اللغوي جزءا من السياسة اللغوية. ومنهم من يجعل السياسة اللغوية جزءا من التخطيط اللغوي. وبالرغم من تباين وجهات النظر إلا أنهم اتفقوا جميعا على أن التخطيط اللغوي ينتج سياسة لغوية، وأنه يعمل وفقا لسياسة اللغة. فهو جزء لا يتجزأ من السياسة اللغوية، ويرتبط بها ارتباطا وثيقا حيث لا يمكن الفصل بينهما؛ لأنه "لا يمكن أن يتم التخطيط اللغوي بدون سياسة لغوية أو سياسة اللغة... فالسياسة اللغوية سياسة أولا قبل أن تكون مسألة توجهات وخطط". (11) وهذا ما أقرّه فيشمان. فبالنسبة إليه يعد التخطيط اللغوي "تطبيقا لسياسة لغوية ما" (12) فقد اتفق معه لويس جان كالفي، Calvet, Louis - Jean في ذلك وعرفه بأنه: البحث عن الوسائل الضرورية لتطبيق سياسة لغوية وعن

التخطيط اللغوي في المدرسة الجزائرية منذ إحصاءه 2003، الواقع والأفاق..... مجلة نصل للطالب
وضع هذه الوسائل موضع التنفيذ" (13) بمعنى أنه "التطبيق الفعلي لسياسة لغوية بعينها، أي الانتقال إلى العمل/التطبيق". (14) فالعلاقة بينهما علاقة تبعية تلازمية تكاملية يتأثر أحدهما بالآخر. وقد فصل كالفى بين السياسة / والتخطيط بقوله: "لئن كان التخطيط اللغوي يفترض وجود سياسة لغوية، فإنّ العكس ليس صحيحا. ويمكن أن نعدّ قائمة طويلة من الخيارات اللغوية التي لم تطبق قط، وإن كانت السياسات اللغوية لم تطبق (أو التي لا يمكن تطبيقها لانعدام السلطة [القادرة على التطبيق]) لا يمكن إهمالها، لأنها لا تعود جميعا إلى الهيئة الوظيفية نفسها، إذ ينبغي التمييز في واقع الأمر بين وظيفة عملية ووظيفة رمزية" (15). كما أنه لا يعني بالضرورة نجاح كل سياسة لغوية، وتحقيق كل تخطيط لغوي ما رُسم له من رؤية، وأن كل تدخل سياسي في اللغة حليفه التحقق؛ بل قد ثبت فشل بعض السياسات اللغوية كالمحاولات الأيرلندية...

ومن هنا، يمكن القول بأن العلاقة بين التخطيط اللغوي والسياسة اللغوية هي بمثابة العلاقة بين القرار السياسي والإجراءات التنفيذية. "ومثال ذلك أنه يمكن اتخاذ قرار سياسي بتعريب تدريس الطب في جميع الجامعات العربية. ونكون هنا أمام هدف رسمته السياسة اللغوية. أما إعداد المعاجم المختصة لتوفير المصطلحات وتقييدها ووضع برنامج لتعريب المؤلفات الأساسية وإثراء المكتبة الطبية وإصدار التشريعات الدورية... فيمثل الوسائل لتنفيذ هذه السياسة". (16) وهذا يعني أنّ السياسة اللغوية عمل نظري تقريبي يسبق التخطيط اللغوي، باعتبار هذا الأخير إجراء تطبيقيا لتنفيذ السياسة اللغوية على أرض الواقع. أي: أن التخطيط اللغوي مرتبط بالجانب العملي لمعالجة المشاكل والظواهر اللغوية، ويكون من قبل المختصين اللغويين. وعندما تصادق الدولة على الخطة اللغوية بوضع قرارات وقوانين رسمية للتدخل في الظاهرة اللغوية، يصبح ذا طابع سياسي، ليطلق عليه مصطلح السياسة اللغوية، كون المؤسسات والهيئات اللغوية تقوم بعملية التخطيط للغة وصياغتها. وأصحاب القرار هم من يطبقون التخطيط.

التخطيط اللغوي في التعليم (السياسة اللغوية التعليمية):

يعد النظام التعليمي الأداة الرئيسة التي تستخدمها الحكومات في تنفيذ قرارات تخطيط اللغة، لأن النظام التعليمي له تأثير مباشر على أفراد المجتمع، وأحيانا يتحمل النظام التعليمي العبء الكامل لتنفيذ التخطيط اللغوي والسياسة اللغوية. فإذا اختيرت لغة ما لتكون اللغة الرسمية / الوطنية أو لغة أجنبية للبلاد، أي بعد اتخاذ القرار بشأن اللغة / اللغات ووضع سياسة لغوية واضحة ومحددة، تتوجه الحكومة أو هيئاتها الرسمية بصفة معلنة (قرارات - قوانين... الخ) إلى تعليمها كمادة دراسية في المدرسة، أو وسيلة تعليم لتدريس مواد أخرى... وقد

أشار روبرت ل. كوبر إلى أن تخطيط اللغة في التعليم (تخطيط الاكتساب اللغوي) " يهدف إلى زيادة عدد الناطقين بلغة ما وزيادة في استعمالها من خلال نشرها وإشاعتها وتعزيز مكانتها في النظام التعليمي"(17). كما يرى أن من بين جميع مجالات التخطيط اللغوي والسياسة اللغوية، واحدة من أهمها هي المدرسة. مما جعله يضيف سنة 1989 تخطيط الاكتساب كنمط جديد من أنماط التخطيط اللغوي جنبا إلى جنب مع" تخطيط المكانة، وتخطيط المتن"(18). معتبرا إياه الركيزة الثالثة للتخطيط والسياسة اللغوية، والمعروفة عموما بسياسة تعليم اللغات/ تخطيط اللغة في التعليم...

وترى إلانا شوهامي أن التخطيط اللغوي في التعليم يعني " تنفيذ قرارات (ميدانية) في السياقات المحددة للمدارس والجامعات فيما يتعلق باللغات المحلية (اللغات الأم) واللغات الأجنبية أو اللغات الثانية. وغالباً ما تتضمن قضايا مثل: لغة (لغات) للتدريس والتعلم في المدارس ؟ متى (في أي سن) لبدء تدريس هذه اللغات ؟ وإلى متى يجب تدريسها ؟ (عدد السنوات وساعات الدراسة). وعلى من ؟ أو لمن ؟ (مؤهل للتدريس ومن يحق له التعلم أو يلتزم به) وكيف ؟ (أي الأساليب، المواد، الاختبارات... الخ)؟(19) وتجدر الإشارة هنا: إلى أن الفاعلين في التخطيط اللغوي هم في الغالب صنّاع القرار من الهيئات التعليمية على مختلف المستويات، بما في ذلك المسؤولون التربويون، ومطورو المناهج الدراسية، والخبراء واللغويون التربويون، والبيداغوجيون. وعادة ما يتم اتخاذ معظم القرارات المتعلقة بتخطيط الاكتساب/سياسة تعلم اللغة دون إقحام المعلمين وتمكينهم من أن يصبحوا مشاركين فاعلين في تطوير سياسات تعليم اللغات بدلاً من أن يكونوا ببساطة مستهلكين سلبيين لهذه السياسات... لذا، نجد شوهامي تؤكد بأن "المعلمين وغيرهم من العاملين في مجال التعليم هم الوكلاء الرئيسيون الذين تنتشر الأيديولوجية من خلالهم ومن خلال بيانات السياسة اللغوية إلى ممارسات فعلية لتعلم اللغة"(20).

ومما ترمي إليه السياسة اللغوية لتعليم اللغة العربية في العملية التعليمية التعلمية ما

يلي:

- تعليم مواد المعرفة كافة باللغة القومية - اللغة الأم - واستعمالها في مختلف

النشاطات التعليمية (لغة سيارة):

- تحديد موقع اللغات الأجنبية في نسق النظام التعليمي الرسمي؛

- تحديد موقع اللغات الأجنبية في المدارس الخاصة والجامعات الخاصة والمدارس

الأجنبية وفروع الجامعات الأجنبية في داخل الوطن العربي؛

التخطيط اللغوي في المدرسة الجزائرية منذ إحصاءه 2003، الواقع والأفاق..... مجلة نصل الطلاب

- تأمين مستلزمات تعليم اللغة العربية الأم لأبنائها وللناطقين بغيرها من اللغات الأخرى إن في داخل الوطن العربي أو خارجه...

- جعل اللغة القومية مطلباً أساسياً للالتحاق بالجامعات:

- تنمية الاعتزاز باللغة القومية على أنها عنوان الهوية والانتماء.(21)

التخطيط اللغوي في المدرسة الجزائرية منذ سنة 2003 إلى يومنا هذا:

يعد التخطيط اللغوي والسياسة اللغوية بعداً من أبعاد السياسات التعليمية، وهما في الوقت نفسه جزء من السياسة العامة للدولة، تتلخص مهامها في الأهداف الوطنية الكبرى التي يسعى النظام التعليمي إلى تحقيقها... ومن هذه الأهداف مسألة اللغة في التعليم من خلال إصلاح المنظومة التربوية؛ لأنه لا يمكن لأي إصلاح تربوي أن يكتمل دون أن يهتم بالمسألة اللغوية؛ لأن مسألة اللغة هي القاعدة التي تبنى عليها الإصلاحات التربوية؛ كما أن لغة التعليم ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمناهج التعليم التي هي محور مشروع التطوير والإصلاح؛ لأن اللغة معرفة تعلم كغيرها من المعارف، وأداة من أدوات تنفيذ المنهاج"(22).

عرف النظام التربوي في الجزائر منذ الاستقلال إلى الآن عدة إصلاحات تبوّأت فيها اللغة العربية في المدرسة الجزائرية مكانة هامة بعد أن كانت مغيبة تماماً قبل الاستقلال. فبعد الاستقلال مباشرة، صدر أول قرار يقضي بترسيم تدريس اللغة العربية بواقع سبع ساعات في الأسبوع... ففي سنة 1964 تم تعريب السنة الأولى ابتدائي تعريباً كاملاً، أما السنة الثانية فقد تم تعريبها سنة 1966. ثم اتجه الاهتمام سنة 1969 إلى استكمال تعريب السنة الثالثة وتعريب جزئي للسنة الرابعة. وفي إطار المخطط الرباعي الأول(1970-1973) تم تعريب السنة الرابعة، أما السنتان الخامسة والسادسة فقد تم تعريبهما تعريباً جزئياً في إطار إصلاحات المخطط الرباعي الثاني(1974-1978) إلى أن تم تعريبهما تعريباً كاملاً بعد خمس سنوات (سنة 1985) من تنصيب المدرسة الأساسية... وبهذا، أصبحت اللغة العربية لغة التعليم والتعلم في المرحلة الابتدائية... إلا أنه، بعد إصلاحات 1976 أي: في مرحلة المدرسة الأساسية وبعد نجاح مشروع تعريب المدرسة الجزائرية، عرف النظام التربوي اضطراباً أدى بالقائمين على السياسة التربوية الجزائرية إلى إعادة النظر في مناهجها وإلى تغيير جذري للمنظومة التربوية التي انطلقت في الفترة 2000-2003 والتي عرفت بمرحلة الإصلاح، التي تمت سنة 2008 وعرفت بإصلاح الإصلاح (إصلاح الجيل الأول)...

وأخيراً إصلاحات الجيل الثاني سنة 2015، لكن، ما هي الإجراءات التي اتخذت من خلال إصلاحات 2003 إلى يومنا هذا بخصوص تخطيط اللغة العربية في المدرسة الجزائرية؟ وما مقام اللغة العربية واللغات الأخرى؟

● مرحلة الإصلاح (إصلاحات الجيل الأول):

برزت فكرة إصلاح المنظومة التربوية الجزائرية التي انطلقت منذ الفترة 2003/2000 نتيجة الاتهامات التي وجهت للمدرسة الأساسية (23) والظعن في كفاءتها وضرب قيمها ووصفها بالمنكوبة، بالرغم من أنها استطاعت من حيث التنظير والتنظيم، أن "تجمع كل المقومات الوطنية للأمة، كما عملت على تهيئة الظروف لإحداث نهضة حقيقية في النظام التربوي. غير أن المناوئين للغة العربية لم ينظروا إلى هذا الإصلاح بعين الرضا، فهم غير مقتنعين ولا مؤمنين به أصلا، فلم يبدأ لهم بال، وطفقوا يبحثون عن أي وسيلة تمكنهم من إفشال المشروع" (24) وأرجعوا سوء الأداء "إلى عملية التعريب. مع أنه من المعلوم أن المدرسة الأساسية مستوردة في شكلها على نمط المدرسة الألمانية المتطورة بما توافر لها من شروط الكمال. ولكن، فقدت شروطها المادية والمعنوية والبشرية عندنا، وسادها نوع من الضعف في الجانب البشري والتربوي" (25) إضافة إلى "تعثر النوعية التربوية على المستوى الداخلي وإفراز جملة مشكلات كمشكلة الكم على حساب الكيف، والرسوب والتسرب وضعف المستوى، والتي شكلت ثلاثي الإهدار التربوي" (26). فكل هذه المشاكل كانت كفيلة بهدم المدرسة الجزائرية، وتعثر العملية التربوية إلى عكس ما خطط لها. لذا، كان من الطبيعي أن تجري الدولة الجزائرية إصلاح منظومتها التربوية ومراجعتها استجابة للوضعية المعاصرة واتخاذ مجموعة من التدابير لحل المشاكل التي أفرزتها المدرسة الأساسية.

في ظل هذا السياق تحركت الدولة الجزائرية منذ سنة 1999، وقامت بإنشاء لجنة إصلاح بمقتضى "مرسوم رئاسي يحمل رقم 101-200 مؤرخ في 09 مايو 2000، الذي يتضمن إحداث اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية" (27)، تتمثل مهمتها حسب ما نصت عليه المادة (02) منه على "تكلف اللجنة على أساس مقاييس علمية وبيداغوجية بإجراء تقييم للمنظومة التربوية القائمة قصد إعداد تشخيص مؤهل وموضوعي ومفصل لجميع العناصر المكونة لمنظومة التربية والتكوين المهني والتعليم العالي، ودراسة إصلاح كلي وشامل للمنظومة التربوية على ضوء هذا التقييم" (28) ويقدم تقريرها إلى رئيس الجمهورية بعد 9 أشهر حسب ما جاء في المادة (04). كما نصت المادة (06) في إطار إنجاز مهمتها: "الاستعانة بخبراء ومستشارين جزائريين أو أجانب أو تابعين لمنظمات دولية لمساعدتها في أشغالها" (29). وهذا ما حصل بالفعل حيث تم الاستعانة بجمع من الأساتذة الأجانب من تونس والمغرب ولبنان وحتى من فرنسا، إضافة إلى خبراء المنظمة العالمية للتربية والثقافة والعلوم (اليونسكو). أما عن أعضاء اللجنة، فقد تم تعيينهم بمقتضى "المرسوم الرئاسي السالف الذكر" (30)، التي تتكون من رئيس (عبد الرحمن الحج صالح) و04 نواب (بن علي بن زاغو، خليدة مسعودي، طاهر حجار، إبراهيم

التخطيط اللغوي في المدرسة الجزائرية منذ إحصاءها 2003، الواقع والأفاق..... مجلة نصل الطلاب
حراوية)، وحوالي 150 عضوا آخرين ... وتبعاً لما جاء في المرسوم 101-2000 بدأ المخططون
أعمالهم في المرحلة الأولى وذلك بـ "المصادقة على النظام الداخلي الذي تضمن مادة تنص على
أن أشغال اللجنة مغلقة وغير مفتوحة على الرأي العام، كما تم إنشاء لجان فرعية تمثلت في:
لجنة الإصلاح (43 عضواً)، لجنة نظام تكوين المكونين (18 عضواً)، لجنة تجديد وتنظيم
المنظومة التربوية (27 عضواً)، لجنة الوسائل المادية للإصلاح (7 أعضاء)، لجنة جامعة الغد
والبحث العلمي (15 عضواً)... وقد قام رابع خدوسي أحد أعضاء اللجنة، بتصنيف أعضاء
اللجنة حسب انتماءاتهم الفكرية في كتابه (المدرسة والإصلاح) كما يلي: " ربع من الوطنيين
المدافعين على الثوابت ربعان من الوافدين على اللجنة قصد فرنسا المدرسة والمجتمع، ربع
غائب غياب شخصي أو غياب حضور (لا يتحرك إلا لرفع الأيدي)" (31). وبعد شروع اللجان
الفرعية في مهامهم حول تشخيص واقع المنظومة التربوية وتسجيل اقتراحاتهم، نشب خلاف
حول مسألة اللغة ووجهت أصابع الاتهام إلى لغة التعليم بأنها كانت السبب في الإهدار التربوي،
وفشل المدرسة الجزائرية وكذا عدم إعطاء اللغات الأجنبية حقها في النظام القديم. وبعد
تحقيق الآراء حول مسألة اللغات في المدرسة الجزائرية، أصدرت اللجنة قرارها المتمثل في: 1/
تقويم اللغة العربية، 2/ النهوض باللغة الأمازيغية، 3/ التفتح على اللغات الأجنبية. (اعتماد اللغة
الفرنسية اللغة الأجنبية الأولى، أما اللغة الانجليزية فاعتمدت كلغة أجنبية ثانية. أما اللغة
الإسبانية والألمانية فقد اعتمدتا كلغتين أجنبيتين في المرتبة الثالثة).

بعد إصدار قرار الإصلاح، كان الموسم الدراسي 2003 / 2004 بداية للتطبيق والتجسيد
الفعلي لبرنامج إصلاح المنظومة التربوية الجزائرية الذي يعتمد أساساً على مناهج المقاربة
بالكفاءات والهدف الجوهرية من عملية الإصلاح هو: " البحث عن السبل، والأساليب الكفيلة
بترقية مستوى الأداء المدرسي، وتحقيق الكفاية الداخلية والخارجية، والنهوض بالتعليم إلى
المستوى الذي يجعله يحقق ما هو منتظر منه في هذا العصر" (32) ومما جاء فيها سعياً في إطار
التخطيط للغة العربية في التعليم عموماً وفي المدرسة الجزائرية خصوصاً " تحديث تعليم اللغة
العربية كونها اللغة الرسمية ولغة تعليم جميع المواد الدراسية وفي جميع المستويات وفي جميع
أطوار المنظومة التربوية. وذلك بالتركيز على الممارسة اللغوية الوظيفية وإنماء القدرات
التواصلية؛ إذ يعمل على التوجه على التخفيف من الحفظ والتلقين، والاعتماد على نشاط
المتعلم؛ بتمكينه من موارد لغوية ومهارية يدعى إلى استعمالها لإنتاج خطابات مكتوبة وشفوية
" (33). أما التوقيت المخصص لتعليم اللغة العربية في المرحلة الابتدائية فقد خصصت للسنة
الأولى 14 ساعة، والسنة الثانية 12 ساعة من 27 ساعة في الأسبوع. أما السنة الثالثة والرابعة
والخامسة فقد خصصت لها 11 ساعة أسبوعياً من 28 ساعة ونصف من الزمن المخصص

لجميع الأنشطة التعليمية. وهذه القفزة النوعية من خلال زيادة الحجم الساعي في تعليم اللغة العربية من خلال هذا الإصلاح نجد أنه ساهم في الرفع من مكانتها ومنزلتها في السوق اللغوية الجزائرية.

كما أعطى الإصلاح التربوي الجديد في ظل سياسة اللغات مقام اللغة الأمازيغية كلغة تدرّس في المدرسة الجزائرية باعتبارها لغة وطنية حسب دستور الجزائر 2002 (المعدل بقانون 03-02 الممضي في 10 أفريل 2002) الذي ينص في المادة 03 مكرر على أن: "تمازغت هي كذلك لغة وطنية، تعمل الدولة لترقيتها وتطويرها بكل تنوعاتها اللسانية المستعملة عبر التراب الوطني" (34). وهذا ما تم بالفعل إذ حصلت اللغة الأمازيغية على قطف ثمرتها تعليمها كلغة وطنية، حيث شرع في تنفيذ " المنشور رقم 04-631 المؤرخ في 20 نوفمبر 2004 القاضي بتدريس اللغة الأمازيغية في المؤسسات التعليمية " للناطقين بها (إجباري) وتشجيع تعليمها لغير الناطقين بها (اختياري) باعتبارها اللغة الوطنية لكل الجزائريين ومعلما من معالم الشخصية الوطنية (35).

مما استوجب تعزيز إدراجها وتميئتها وتطويرها بالتدرج في جميع المناهج الدراسية، وبداية تعلّمها ابتداء من السنة الرابعة من التعليم الابتدائي بتوقيت ثلاث ساعات في الأسبوع موزعة على ثلاث حصص في جميع المستويات الدراسية. أما على مستوى دعم وتأطير اللغة الأمازيغية في ظل الإصلاح الجديد، فقد تم إنشاء المركز الوطني البيداغوجي واللساني لتعليم اللغة الأمازيغية، والموضوع تحت وصاية التربية الوطنية بمقتضى "المرسوم التنفيذي رقم 03-471 المؤرخ في 02 ديسمبر 2003" (36)، حيث يتولى المركز في إطار تنفيذ السياسة الوطنية للتربية، وباعتباره هيكلًا وطنيًا للدراسة والبحث مكلف بتطوير تعليم اللغة الأمازيغية، وتصوير التدابير التنظيمية والاستراتيجيات النفسية البيداغوجية لترقية وتطوير تعليم اللغة الأمازيغية في كل أطوار النظام التربوي، وإنجاز كل بحث أو دراسة حول اللغة الأمازيغية في متغيراتها اللسانية وتطوراتها، فضلا عن القيام بالأبحاث المعجمية التي تبادر بها الهيئات الوطنية المعنية والمنصبية حول ضبط مبادئ اللغة الأمازيغية، وتحديد مستويات التعلّم فيها. إضافة إلى إعداد برامج تكوين المدرسين من قبل المؤسسات المتخصصة للقطاعات المعنية وتنفيذها. وفي إطار تخطيط اللغة الأمازيغية في المنظومة التربوية الجزائرية نجد أنه تم إصدار تعليمية وزارية قاضية بإدراج البعد الأمازيغي في مختلف برامج المواد الدراسية. ورغم اعتماد تعليم اللغة الأمازيغية في المدرسة الجزائرية في 38 ولاية من أصل 48 ولاية منذ إصدار القرار السابق، إلا أن الجدل لا يزال قائما حول الحروف التي ستكتب بها، بين دعاة كتابتها بحروف التيفيناغ (حروفها الأصلية)، أو كتابتها بالحروف العربية، أو باللاتينية. فمثلا في الشرق الجزائري يتم تدريسها

التخطيط اللغوي في المدرسة الجزائرية منذ إحصاءه 2003، الواقع والأفاق..... مجلة نصل الطلاب
بالحروف العربية، أما في الجنوب فبحروفها الأصلية (تيفيناغ)، أما في تيزي وزو وبجاية وجيجل
فبالحروف اللاتينية....

أما بالنسبة للغة الفرنسية فقد تم إدراجها مبكرا ابتداء من السنة الثانية ابتدائي
خلال العام الدراسي 2004-2005، إذ تم إصدار "منشور وزاري رقم: 547 - 04 المؤرخ في 19 ماي
2004 يتعلق بتنصيب السنة الثانية ابتدائي" (37) ويتضمن إدراج مادة اللغة الفرنسية كلغة
أجنبية أولى ابتداء من السنة الثانية ابتدائي بتوقيت 3 ساعات في الأسبوع، بحجة تمكن
المتعلم من أخذ قسط أوفر من التعلمات فيها خلال مساره التعليمي في هذه المرحلة، وتسمح له
باكتساب كفاءات التواصل والتعبير مع الآخرين، فضلا عما يفتحه تعليم اللغات الأجنبية أمام
المتعلمين من آفاق ثقافية وفكرية وحضارية وفنية، إلا أنه تقرر تأجيل تدريس اللغة الفرنسية
إلى السنة الثالثة من التعليم الابتدائي في سنة 2006 نتيجة الضغوطات. لأنه من غير الممكن
إدراج اللغة الثانية للمتعلم وهو لا يستطيع التحكم في لغته الأساسية.

ومن بين الإجراءات المرافقة لهذا الإصلاح التربوي ما قامت به الوزارة الوصية بإصدار
"المنشور الوزاري رقم 881-03 المؤرخ في سبتمبر 2003 الذي يتضمن استعمال الترميز العالمي
والمصطلحات العلمية في المناهج التعليمية الجديدة" (38). والتي تم تطبيقها في هذه المرحلة
أساسا وعلى وجه الخصوص في مناهج الرياضيات للسنة الأولى ابتدائي كتابة وقراءة العمليات
الرياضية من اليسار إلى اليمين (المساواة والجمع في السنة الأولى والطرح والضرب والقسمة في
السنوات الموالية مستقبلا) واستعمال الحروف اللاتينية في الوصف الهندسي. وقد عمم هذا
القرار بصفة تدريجية في كل برامج المواد التعليمية وفي الكتب المدرسية، وكل هذا بحجة تمكن
المتعلمين من مزاولة دراستهم العليا في لغة أخرى بدون صعوبات، وتدعيم كفاءاتهم الثقافية
والعلمية والمهنية وتسهيل امتلاكهم للمعلومات العلمية والتكنولوجية المنتجة باللغات الأجنبية.
كما اهتم هذا الإصلاح بتفعيل مجموعة من مؤسسات الدعم لتأطير وتنفيذ الإصلاح
التربوي والنهوض بقطاع التعليم وعصرنته من حيث تحسين وتجديد المناهج والكتب والطرائق
التعليمية... الخ، ومن هذه المؤسسات: المجلس الوطني للتربية والتكوين - المرصد الوطني للتربية
والتكوين - المعهد الوطني لتكوين مستخدمي التربية وتحسين مستواهم - المعهد الوطني للبحث
في التربية - المركز الوطني للتوثيق التربوي،... الخ. إضافة إلى رفع شعار التخطيط والتنظيم عبر "
تجديد الحياة المدرسية والطرائق والمضامين والكتب والمناهج، أي: إعادة صياغة الفعل
البيداغوجي وتجديد الفضاءات، وتبني لجنة وطنية للمناهج، ووضع السندات البيداغوجية،
والرفع من مستوى الفعل التربوي بتبني صيغ التكوين والتعليم المستمر لجميع
المستخدمين" (39) إلى غير ذلك من الاهتمامات التي من شأنها تقضي على الإهدار التربوي.

مرحلة إصلاح الإصلاح (إصلاحات الجيل الثاني)

وفي سنة 2008 صدر "قانون توجيهي للتربية الوطنية تحت رقم 04-08 المؤرخ في 23 جانفي 2008" (40). الذي يرمي إلى تجسيد المسعى الشامل للدولة الجزائرية وإصلاح منظومتها التربوية ليوفر للمدرسة الإطار التشريعي لها وجعلها تستجيب للتحديات الراهنة ومتطلبات العصر. وعلى هذا، تم إصلاح المنظومة التربوية فيما يسمى بإصلاح الإصلاح- إصلاحات الجيل الأول- استجابة للنداءات الملحة للقائمين على الميدان التعليمي من الجماعة التربوية وتجاوز الاختلالات خصوصا ما يتعلق بكثافة المواقيت وتضخم المضامين المعرفية للمناهج في مختلف المستويات التعليمية من السنة الأولى إلى السنة الخامسة ابتدائي، حيث بادرت وزارة التربية الوطنية بتخفيف المضامين المعرفية للمناهج في مختلف المستويات التعليمية، وموازة مع تخفيف المناهج عرفت مرحلة التعليم الابتدائي تخفيفا في شبكة المواقيت باعتماد 45 دقيقة بدلا من 60 دقيقة. "في السنة الأولى والثانية لم يمسه التخفيف وتوقيت اللغة العربية الأسبوعي في المنهاج 13 ساعة و30 دقيقة، أما السنة الثالثة فقد مسها التخفيف وذلك بحذف المحور السادس (الألعاب) ودرس الحال وأما توقيت تدريس اللغة العربية هو 11 ساعة و15د في الأسبوع، وفي السنة الرابعة. مس منهاج اللغة العربية التخفيف وذلك بحذف درس الفعل اللازم والمتعدي، وأما التوقيت الأسبوعي لتعليم اللغة العربية هو 8 ساعات و15 دقيقة، وأما السنة الخامسة، فنجد أن تخفيف مادة اللغة العربية تم فيه حذف أربع دروس هي الخبر جملة، والحال جملة، والمفعول معه، وتمييز النسبة، وقدّر التوقيت الأسبوعي لمادة اللغة العربية ب8 ساعات و15 دقيقة. هذا بخصوص اللغة العربية، أما بخصوص اللغة الفرنسية، فقد تم تخفيف منهاجها في السنة الخامسة وذلك بحذف 9 دروس. أما ساعات تدريس اللغة الفرنسية، فقد ب4 ساعات ونصف من التوقيت الأسبوعي" (41). ومن المعوقات التي نتجت عن إصلاح الإصلاح " تفضيل الفرنسية والتقليل من شأن اللغة العربية وتقييد الثقافة العربية" (42).

مرحلة إصلاح الجيل الثاني:

وفي سنة 2015 عرفت المدرسة الجزائرية أيضا مرحلة جديدة في مسار تحسين وتعزيز إصلاح الجيل الأول وإعادة هيكلته بإصلاح جديد وهو ما يعرف بإصلاح الجيل الثاني، يعتمد أساسا على منهاج المقاربة بالكفاءات، الذي بدأ في تطبيقه سنة 2016. وفي إطار هذا الإصلاح، تم فقط استحداث شبكة مواقيت مناسبة لمجالات التعلم حسب الميادين الموضوعية بحصة ذات 90 د بدلا من 45 د التي كان معمولا بها في إصلاحات الجيل الأول.

أما بخصوص تخطيط اللغات في المرحلة الابتدائية، فإنه لم يقع أي تغيير يذكر. لكن يجب أن ننوه إلى أنه في يوم 24 جويلية سنة 2015 ضمن فعاليات افتتاح ندوة وطنية حول

التخطيط اللغوي في المدرسة الجزائرية منذ إحصاءه 2003، الواقع والأفاق..... مجلة فصل الخطاب

تقييم إصلاح المنظومة التربوية. تم تفجير موضوع التدرج في تعليم اللغة العربية خلال الطور الأول الابتدائي في المدرسة الجزائرية وذلك بتدريس اللهجات المحلية، لتفادي صدم التلميذ الجديد الذي يلتحق بالمدرسة وهو مزود بلهجته أو لغته الأم. مما أثار موجة غضب واستياء كبير لدى شرائح أفراد المجتمع الجزائري. في حين فندت الوزارة ما تم تداوله حول ندوة الإصلاح، وأن ما يروج له مجرد اقتراح من بعض الخبراء. وهذا دليل على أن هذا المشروع يرمي إلى هدم وتغريب المدرسة الجزائرية عموما، ووأد اللغة العربية خصوصا. وترشيح اللغة الفرنسية مكان اللغة العربية في المدرسة الجزائرية.

وخلاصة القول، فإن النظام التربوي في الجزائر عرف عدة جهود إصلاحية وتحسينية، أولها كان سنة 1962 وذلك بترسيم اللغة العربية وجعلها لغة تعليم بصفة محدثمة إلى أن تم التعريب تدريجيا، ثم إصلاحات سنة 1970 (المخطط الرباعي الأول) وتلك التي تمت سنة 1978 (المخطط الرباعي الثاني) الذي اتخذت فيه إجراءات تنصيب المدرسة الأساسية وتعريب التعليم الابتدائي، ثم إصلاحات سنة 2003 الذي يهدف إلى تحسين مستوى المتعلمين في تعليمهم اللغة العربية بشكل أفضل وتوظيفها كتابة ومشافهة بطريقة سليمة دون حفظ قواعدها النحوية والإعرابية كما كان معمولا به في إصلاح المدرسة الأساسية، إضافة إلى ترسيم تعليم اللغة الأمازيغية بعدما أقرها الدستور الجزائري كلغة وطنية سنة 2002، وإدراج اللغة الفرنسية كلغة أجنبية أولى في السنة الثانية ابتدائي، ثم العدول عن ذلك القرار في السنة الموالية واعتمادها في السنة الثالثة ابتدائي، أما إصلاح الإصلاح سنة 2008 الهادف إلى تخفيف مضامين المناهج التعليمية، وأما إصلاحات 2015 فهي امتداد لإصلاح الجيل الأول الذي عرف بإصلاح مناهج الجيل الثاني، وبالرغم من هذه الإصلاحات التي مست المنظومة التربوية، فإننا نقر بأن هناك تراجعا محسوبا في التعريب واتخاذ سياسة الانفتاح على اللغات الأجنبية، واستعمال أي لغة بحجة التفتح الحضاري. وإلى التخفيف في المناهج التربوية عموما، ومناهج اللغة العربية خصوصا، فهذه الإصلاحات فشلت في التخطيط للغة العربية في المنظومة التربوية الجزائرية، وذلك أن أصحاب القرار مع تعريب المدرسة الجزائرية في العلن، أما في السر، فمع إعادة المدرسة الموروثة. وهذا واضح وجلي في ضعف اللغة العربية لدى المتعلمين وعدم تمكثهم من خصائص اللغة العربية نتيجة إدراج تدريس اللغة الفرنسية في السنة الثالثة من التعليم الابتدائي.

إضافة إلى استعمال الحروف اللاتينية لكتابة المصطلحات العلمية والرموز الرياضية من اليسار إلى اليمين، التي بدورها تنبئ عن ميلاد سياسة لغوية استعمارية فرنسية جديدة على النظام التربوي. إضافة إلى ذلك، هناك صيحات متعالية ينادى بها بعض مسؤولي قطاع

التعليم، تلك التي تدعو إلى تعليم الدارجة للمبتدئين في المراحل الأولى من تعلمهم كونها اللغة الأم والأقرب والأسهل للفهم؟.. وبهذا، فوضع اللغة العربية في هذه الفترة اتسم بالتهرب اللغوي والضعف على المستوى اللغوي من قبل المتعلمين، نتيجة التسرع والارتجال في تطبيق المقاربة بالكفاءات وعدم فهمها من قبل المعلمين. إضافة إلى الأخطاء اللغوية والمعرفية في الكتب المدرسية التي لم تخضع لا للدراسة ولا للمعايير التربوية ومدى ملاءمتها مع القيم الوطنية والمبادئ الإسلامية.

• التحديات التي تواجه اللغة العربية في المدرسة الجزائرية:

بالرغم من النضال اللغوي الذي قامت به الدولة الجزائرية عبر سياستها التعريبية وإصلاحاتها التربوية منذ الاستقلال إلى الآن لتعزيز مكانة اللغة العربية في المنظومة التربوية وتحسين طرائقها للوصول إلى أجيال تتقنها أداء وإبداعا، إلا أن ثمة تحديات تواجه تعليم اللغة العربية نتيجة الارتجال والتسرع في تطبيق الإصلاحات التربوية الأخيرة والأدلة على ذلك كثيرة منها:

- استيراد نظريات تعليمية دون استشارة أهل التخصص للقيام بهذا الإصلاح؛
- تكريس التبعية اللغوية من خلال التركيز على التعليم المبكر للغة الفرنسية وترشيحها لتكون لغة تعليم المواد العلمية في السنة الثانية ابتدائي، ثم التراجع عنها الموسم الموالي، ليتم برمجتها ابتداء من السنة الثالثة ابتدائي؛
- التقليل من الحجم الساعي للغة العربية مقارنة بالنظام الأساسي السابق، بالرغم من أن الإصلاح ينصص على اعتماد زيادة الحجم الساعي المخصص لتدريسها؛
- فرنسة الرموز العلمية وتنفيذ تعليم المصطلحات الفرنسية الخاصة بالمفاهيم العلمية والرياضية والفيزيائية؛
- ضعف الأنشطة التربوية المرتبطة باللغة العربية ونوعية تعليمها مما حال إلى ضعف اكتساب مهاراتها اللغوية للمتعلم؛
- كثرة الأخطاء المعرفية واللغوية والإملائية في الكتب المدرسية الجديدة والتي بلغ عددها حوالي 1200 خطأ حسب تصريحات بعض الباحثين. كونها لم تخضع لا للدراسة ولا للمعايير التربوية التي تلاءم القيم الوطنية. مما ساهمت في تدني الحصيلة اللغوية لدى المتعلمين؛
- قصور المناهج اللغوية في النظام التربوي؛ وفي محتوى الكتاب المدرسي التي أخذت جل نصوصه من الشبكة العنكبوتية التي تميزت بالركاكة في الأسلوب والضعف في التعبير وبعيدة كل البعد عن اللغة الوظيفة النابضة بالحياة، الأمر الذي يؤدي إلى النفور من اللغة العربية، والضعف فيها؛

التخطيط اللغوي في المدرسة الجزائرية منذ إحصاءه 2003، الواقع والأفاق..... مجلة نصل الطلاب

- إلغاء كتب القواعد وإدماجها مع كتاب القراءة، وذلك ما أثر سلبا على تعليم المتعلمين مادة النحو وتدني مستوى تحصيله اللغوي، نتيجة افتقار المادة من التأصيل من جهة ومن قلة التطبيقات من جهة أخرى.

- غياب القدوة اللغوية بسبب ضعف إعداد معلمي اللغة العربية الذي انعكس سلبا على مستوى الأداء اللغوي لدى المتعلمين؛

- استعمال معظم المعلمين اللغة العامية أثناء شرح الدروس بقصد الإفهام بحجة أنها لغة الطفل الأولى التي اكتسبها وقريبة من الفصحى، وهذا ماساهم الإخفاق في إكساب المتعلمين الكفايات اللغوية ومهارات اللغة العربية.

- سيطرة الطريقة التقليدية في تعليم اللغة العربية؛ فالمعلمون يعتمدون على الطرائق التعليمية القديمة ويولون العناية بالحفظ والاستظهار أثناء تعليمهم اللغة العربية كونهم لا يميزون بين اللغة وعلم تعليم اللغة، وذلك بالرغم من أن الإصلاحات الجديدة تبنت المقاربة النصية في تعليم اللغة العربية لإكساب المتعلمين المعارف، لا تخزينها، وإنما إدماجها وتفعيلها في محيطهم. وذلك بإشراك المتعلم في العملية التعليمية التعلمية لإثراء حصيلة اللغوية وتنمية مهارات اللغة العربية.

- انعدام التقنيات التربوية المساعدة على تعليم اللغة العربية في المدرسة الجزائرية؛ فثمة غياب تام للوسائل التعليمية كالمخابر اللغوية، والأفلام والقصص، والجواسيب...، والمساهمة في إثارة دافعية المتعلم لتعلم اللغة؛ وهذا الغياب ينجر عنه النفور من تعلم اللغة ويمكنه أن حتى إن يؤدي إلى انسلاخ لغوي نتيجة نظرتة السلبية للغة، بسبب الفرق الشاسع في أساليب تعلم اللغات الأجنبية.

● الخاتمة والتوصيات:

لقد أخذت الجزائر على عاتقها سياسة لغوية منبثقة من بنود دستورية ونصوص قانونية مكنت اللغة العربية من العمل بها كلغة تدريس وكماادة لغوية، وبالرغم من نجاح مسيرة التعريب إلا أن الواقع يقرّ بوجود شرح ووضع مزر في المنظومة التربوية الجزائرية نتيجة اعتماد نظام لغوي تربيوي في الإصلاحات الجديدة (اللغة العربية-اللغة الأمازيغية- اللغة الفرنسية-اللغة الانجليزية) أعطى للغات مقامات متباينة وأحيانا متضاربة بين الرغبة في تعزيز الهوية وضرورة الانفتاح بتعلم اللغات الأجنبية والتحكم فيها... وهذا ما تجسد بالفعل في المنظومة التربوية الذي ضمن التبعية اللغوية، فأعطى للغة الفرنسية حقها، وأهمل مقام اللغة العربية مكانتها، حتى اللغة الأمازيغية لم تسلم من التهميش بالرغم من كونها لغة رسمية بجانب اللغة العربية نتيجة. مما أدى إلى التدني والتردي في مستوى تعليم اللغة العربية، لأن خيار

سياسة التعريب والتخطيط للغة العربية في التعليم في ظل الإصلاحات التربوية الجديدة لم تقترن بإتقان المتعلم للغة العربية وتنمية قدراته للتواصل بها في المدرسة وخارجها، نتيجة ضعف المناهج التعليمية، وعدم جدية المقررات الدراسية وتشويه الكتب المدرسية بالأخطاء اللغوية والمعرفية... وطرائق التدريس التقليدية المجردة من روح التفاعل لاكتساب المهارات التواصلية اللغوية. وتوظيف اللغة العامية في العملية التعليمية... وأمام هذه الاختلالات والمؤشرات، نقول: إن وضع اللغة العربية في المنظومة التربوية في خطر، ومن هنا يجب علينا جميعا حمايتها، وإعلاء شأنها والعمل على رفع مستواها، كما يجب أن ننوّه هنا؛ بأن التخطيط للغة العربية لا يقتصر على الباحثين واللغويين والتربويين وما يوصون بتنفيذه أو على الساسة بما يقرّونه ويطبّقونه، بل على الجميع المشاركة في إعداد التخطيط للغة العربية.

ولأجل تحقيق أمثل يمكن اللغة العربية من أداء وظائفها ووضعها في المنظومة التربوية الجزائرية، نقدّم جملة من التوصيات والمقترحات في النقاط التالية:

✓ تعزيز الوعي اللغوي والانتماء إلى الأمة ولغة الأمة الفصيحة؛

✓ التشخيص الموضوعي العلمي الدقيق الشامل لواقع اللغة العربية في المنظومة التربوية، ومتابعة وتقييم النتائج من قبل لجنة وطنية متكونة من مختصين وخبراء وتشرف على هذه العملية مؤسسات وهيئات وأكاديميات لغوية وتربوية حتى يتسنى قياس وضعها واستعمالها لمعالجتها.

✓ وجوب تشكيل لجنة مشتركة تضم خبراء ومختصين من المجلس الأعلى للغة العربية ومجمع اللغة العربية ووزارة التربية في المقررات الدراسية وإعادة إخضاعها للدراسة والتقييم وفق معايير تربوية تلائم القيم الوطنية والثقافة العربية الإسلامية.

وجوب إعادة صياغة أهداف تعليم اللغة العربية في المنظومة التربوية لتنمية الكفاءات التي تمكن المتعلمين من التواصل بها مشافهة وكتابة وتلبي حاجياته التعليمية وحياته اليومية؛ زيادة عدد ساعات اللغة العربية في جميع المراحل التعليمية (الابتدائي، والمتوسط، والثانوي، وحتى الجامعي) ورفع معامل اللغة العربية ضمن شهادات التعليم الابتدائي والمتوسط والثانوي

اعتماد اللغة العربية في كتابة الرموز العلمية بدل الهجرة إلى اللغات الأخرى.

وجوب إقامة تربيّات ودورات تدريبية لمعلمي اللغة العربية على برنامج المقاربة بالكفاءات، قبل خوضهم في مهنة التعليم.

على معلم اللغة العربية أن يكون ملما بنظريات التعلم وتكييفها في العملية التعليمية التعليمية، وتتبع الجديد من طرق التدريس الفعالة والجذابة؛

التخطيط اللغوي في المدرسة الجزائرية منذ إحصاءه 2003، الواقع والأفاق، مجلة نصل الطلاب

التزام معلم اللغة العربية بالتحدث بلغة عربية فصحة خالية من الأخطاء اللغوية والنحوية وعدم اللجوء إلى العامية أثناء تقديمه المادة أو في حوار مع المتعلمين؛ استخدام التقنيات التربوية المساعدة في تعلم اللغة العربية وتعليمها في العملية التعليمية التعليمية؛

إقامة فعاليات احتفاء باليوم العالمي للغة العربية (18 ديسمبر) في كل المدارس والمتوسّطات والثانويات والجامعات بهذه المناسبة لغرس حب اللغة العربية في نفوس المتعلمين.

مراجع البحث وإحالاته:

- 1 روبرت.ل.كوبر، التخطيط اللغوي والتغير الاجتماعي، تر: خليفة أبو بكر الأسود، مر وتق: الطاهر خليفة القراضي، مجلس الثقافة العام، ليبيا، (دط)، 2006، ص.45.
- 2 Robert B. Kaplan and Richard B. Baldauf, Language Planning From Practice to Theory, 1997, p8.
- 3 المرجع نفسه، ص.9.
- 4 عبد القادر الفاسي الفهري، السياسة اللغوية في البلاد العربية، بحثا عن بيئة طبيعية، عادلة، ديموقراطية، وناجحة، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، لبنان، ط1، سبتمبر 2013، ص.82.
- 5 ينظر: صالح بلعيد، المازيغية في خطر- التخطيط اللغوي للضرورة المعاصرة، منشورات مخبر الممارسات اللغوية في الجزائر، مخبر الممارسات اللغوية في الجزائر، تيزي وزو- الجزائر، 2011، ص.271-272.
- 6 ينظر، لويس جان كالفي، حرب اللغات والسياسة اللغوية، ت: حسن حمزة، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ط1، 2008، ص.224.
- 7 السياسات اللغوية، لويس جان كالفي، السياسات اللغوية، ت: محمد يحياتن، منشورات الاختلاف، الدار العربية للعلوم ناشرون، الجزائر، ط1، 2009، ص.10.
- 8 Elana Shohamy, Language Policy Hidden agendas and new approaches, by Routledge-New York. 2006.p45.
- 9 David Cassels Johnson, Language Policy Research and Practice in Applied Linguistics, by PALGRAVE MAC MILLAN. 2013 .p09.
- 10 صالح بلعيد، اللغة الجامعة، منشورات مخبر الممارسات اللغوية في الجزائر، تيزي وزو- الجزائر، 2015، ص.34.
- 11 د. عبد القادر الفاسي الفهري، السياسة اللغوية في البلاد العربية، ص.82.
- 12 لويس جان كالفي، السياسات اللغوية، ص.10.
- 13 لويس جان كالفي، حرب اللغات والسياسة اللغوية، ص.221.
- 14 لويس جان كالفي، علم الاجتماع اللغوي، ت: محمد يحياتن، دار القصبية للنشر، حيدرة، الجزائر، د ط، 2006، ص.111
- 15 ينظر، لويس جان كالفي، حرب اللغات والسياسات اللغوية، ص.222-226.

- 16 شكري المبخوت، خالد الوغلاني، محمد الشيباني، السياسة اللغوية القومية للغة العربية، مشروع لنهض باللغة العربية للتوجه نحو مجتمع المعرفة، منشورات المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، 2010، ص26.
- 17 ينظر: روبرت.ل. كوبر، التخطيط اللغوي والتغير الاجتماعي، ص74.
- 18 تخطيط المنزل "يتعلق بالتدخلات على وظائف اللغة ومنزلتها الاجتماعية وعلاقتها باللغات الأخرى، ويمكن أيضا تغيير منزلة اللغة وترقيتها إلى مصاف اللغة الرسمية وإدراجها في المدرسة...الخ. إنَّ تخطيط المتن يتعلّق بالتدخلات على صورة اللغة (ابتكار الكتابة، التوليد المعجمي، التنميط...) حيث يمكن تغيير مفردات اللغة وتوليد كلمات جديدة ومكافحة الاقتراض" ينظر، لويس جان كالفي، السياسات اللغوية، ص 23.
- 19 Elana Shohamy, Language Policy Hidden agendas and new approaches.p76.
- 20 المرجع نفسه، ص79.
- 21 محمود السيد، واقع اللغة العربية في الوطن العربي وآفاق التطوير، مجلة اللسان العربي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم- مكتب تنسيق التعريب، الرباط- المغرب، ع66، محرم 1432هـ/ديسمبر 2010، ص24.
- 22 عبد القادر فضيل، عبد القادر فضيل، اللغة ومعركة الهوية في الجزائر، تقديم، محمد العربي ولد خليفة، جسر للنشر والتوزيع، الجزائر، ط2، 2015، ص275.
- 23 تم تنصيب المدرسة الأساسية بمقتضى" الأمر رقم 35/76 المؤرخ في 16 أفريل 1976 المتضمن تنظيم التربية والتكوين. ينظر، الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ع33، س13، 23 أفريل 1976، ص534.
- 24 عابد بوهادي، تحديات اللغة العربية في المجتمع الجزائري، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، د.ط، ص25.
- 25 المرجع السابق، ص28
- 26 المرجع نفسه، الصفحة نفسها...
- 27 إبراهيم بوترة، التربية والتعليم بين الأمس واليوم خصائص التعليم في الجزائر وتطور الفكر التربوي، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، ط1، 2014، ص 384.
- 28 إبراهيم بوترة، التربية والتعليم بين الأمس واليوم المرجع السابق، الصفحة نفسها...
- 29 المرجع السابق، الصفحة نفسها...
- 30 ينظر، المرجع نفسه، ص5-7.
- 31 رابح خيدوسي، المدرسة والإصلاح، 100 يوم في اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية(مذكرات شاهد)، ص97.
- 32 عبد القادر فضيل، المدرسة في الجزائر حقائق وإشكالات، جسر للنشر والتوزيع، المحمدية-الجزائر، ط2، ص239.
- 33راضية حجار، التخطيط للغة العربية في التربية والتعليم بالجزائر، أعمال الملتقى الوطني الأول حول التخطيط اللغوي 3-5 ديسمبر 2012، منشورات مخبر الممارسات اللغوية في الجزائر، 2012، ج3، ص122.
- 34 دستور الجزائر 2002، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، ع 25، المؤرخة في 14/04/2002، ص211.

- 35 النشرة الرسمية للتربية الوطنية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ع485، جانفي 2005. ص23.
- 36 الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ع76، س40، 9 ديسمبر 2003، ص5.
- 37 النشرة الرسمية للتربية الوطنية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ع480، جوان 2004. ص19.
- 38 النشرة الرسمية للتربية الوطنية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ع472، أكتوبر 2003. ص6.
- 39 إبراهيم بوترة، التربية والتعليم بين أمس واليوم خصائص التعليم في الجزائر وتطور الفكر التربوي، ص387-388.
- 40 النشرة الرسمية للتربية الوطنية، القانون التوجيهي للتربية الوطنية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ع خاص، فيفيري 2008.
- 41 وثيقة تخفيف مناهج التعليم الابتدائي، مديرية التعليم الأساسي-وزارة التربية الوطنية، الجمهورية الجزائرية الوطنية، 25، 6.
- 42 عبد القادر فضيل، المدرسة في الجزائر حقائق وإشكالات، ص456.